

## وزارة الداخلية

قرار رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٠٠٠

بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة :

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة :

وعلى اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ والقرارات المعدلة له :

وبعدأخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، ومجلس إدارة أكاديمية الشرطة :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

قرار

(المادة الأولى)

يبدل بنص المادة (٢٧) من اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة ، المشار إليها  
النص الآتي :

مادة ٢٧ - يشترط فيمن يقبل للدراسة بهذه الكلية :

- ١ - أن يكون من ضباط الشرطة العاملين والحاصلين على شهادة الليسانس في الحقوق .
- ٢ - ألا تقل نسبة نجاحه عند التخرج عن (٦٥٪) من مجموع النهاية العظمى للدرجات المقررة للمواد العلمية في الشرطة والقانون ، إلا إذا كان حاصلاً على إحدى دبلومات الدراسات العليا التي تعتبر متصلة بدراسات الشرطة وفقاً للمادة (٢٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

٣ - ألا تقل مدة خدمة الضابط عن ثلاث سنوات .

٤ - أن يكون تقرير الكفاية الوظيفية خلال السنتين الأخيرتين بتقدير متاز .

٥ - أن توافق رئاسة الضابط على التعاقه بهذه الكلية .

وتشكل لجنة قبول الطلاب بكلية الدراسات العليا ، من :

رئيس أكاديمية الشرطة ..... رئيساً

نائب رئيس أكاديمية الشرطة ..... عضواً

مدير كلية الدراسات العليا ..... عضواً

كبير معلمي كلية الدراسات العليا ..... عضواً

مساعدى كبير المعلمين بالكلية ..... أعضاء

وتكون المعاشرة بين التلاميذ المقبولين على أساس النسبة المئوية لمجموع الدرجات

المحصل عليها الطالب عند تخرجه من الأكاديمية .

ولللجنة أن تسعين من ترى ضرورة الاستعانة به من العاملين بوزارة الداخلية

أو بأجهزة وزارة الداخلية دون أن يكون له صوت معلود لدى المقاولات ، ولا تكون قرارات

هذه اللجنة نهائية إلا بعد اعتمادها من وزير الداخلية .

ولجلس الأكاديمية احتصار دبلوم الدراسات العليا منصباً بعلوم الشرطة فى تطبيق

المادة (٢٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ ، بمراعاة ما يلى :

١ - العلوم الرئيسية التى تدرس بالكلية .

٢ - أن تكون الجامعة التى منحت الدبلوم معترف بها .

٣ - أن يكون الدبلوم مما يزهل الدارس لنيل درجة الماجستير بعد الحصول على دبلوم ثان ،

لم تقدم رسالة علمية .

ويمراة الأحكام السابقة يجوز قبول الطلبة غير المتعدين بالهندسة المصرية من ضباط الشرطة الخواصين على الدرجة الجامعية الأولى من إحدى الجامعات أو الكليات أو المعاهد العليا المعترف بها من المجلس الأعلى للجامعات في مصر ، وعلى أن تحضر دراسة في هذه الدرجة ما يكفي من المواد القانونية المؤهلة لتابعة الدراسة في الدبلوم الذي يرغب الالتحاق به وفقاً لما يقرره مجلس إدارة الأكاديمية ، ويجوز عند قيد الطالب في دبلومات الدراسات العليا أن تفرض الكلية المقررات التكميلية التي تراها لازمة للقيد في كل دبلوم بعدأخذ رأى المجلس العلمي بها ، ويؤدي فيها الطالب امتحاناً تحريرياً على أن يجتازه بنجاح قبل أداء الامتحان في هذا الدبلوم .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تصديقاً في ١٤/٢/٢٠٠٠

وزير الداخلية

حبيب العادلى